تحرك عاجل

كاتبة سورية تُقدّم للمحاكمة

في فبراير/شباط 2010، أُلقي القبض على رغدة سعيد حسن، كاتبة سورية تبلغ من العمر 39 عاماً، وتُحاكم الآن. وقد اطلعت منظمة العفو الدولية الآن على التهم الموجهة إليها والتي تبرهن على أن رغدة قد استُهدفت لقيامها بإجراء أبحاث حول قضايا حقوق الإنسان والفساد والديمقراطية في سوريا.

في أعقاب القبض عليها، في فبراير/شباط 2010، احتُجزت رغدة حسن بمعزل عن العالم الخارجي، في الأيام العشرة الأولى بعد اعتقالها، في فرع الأمن السياسي في طرطوس، وهي مدينة على الساحل السوري المتوسط، حيث ادعت أنها تعرضت للصفع على الوجه بأيدي أحد كبار الضباط، مما أدى إلى سقوطها على الأرض والدم ينزف من أنفها وفمها. كما أن الضابط قام بترهيبها بأن هددها بالضرب بكرسي. وحسب علم منظمة العفو الدولية، فإن ادعاءات رغدة حسن بأنها تعرضت للضرب والترهيب لم يتم التحقيق فيها.

و رأت رغدة أسرتها أول مرة، في 10 إبريل/نيسان، بعد أن اقتيدت إلى المدعي العام العسكري في حمص، شمالي دمشق، ووجهت إليها تهمتي "**إضعاف الشعور القومي، و"نقل أنباء كاذبة من شأنها أن توهن من نفسية الأمة"**. وهاتان التهمتان غالباً ما تستخدمان ضد منتقدي الحكومة السلميين.

هذا، وقد اطلعت منظمة العفو الدولية الآن على وثائق رسمية للمدعي العسكري، وتظهر هذه الوثائق أن التهم تتعلق بدراسة مسحية زُعم أن رغدة حسن قد أجرتها حول قضايا حقوق الإنسان والفساد والديمقراطية في سوريا. وبناء على هذه المعلومات الجديدة، يبدو جلياً أن رغدة حسن تعتبر سجينة رأي، اعتُقلت وتُحاكم لا لسبب سوى أنها مارست حقها المشروع في حرية التعبير.

وهي محتجزة حالياً في سجن دوما للنساء، بالقرب من دمشق، في غرفة شديدة الزحام مع نساء أخريات يواجهن تهماً ذات طبيعة غير سياسية. وتستطيع رغدة لقاء أسرتها أسبوعياً، من وراء القضبان وفي حضور حراس السجن. وهي تعاني من حصى الكلى، حسبما ورد، مما يسبب لها ألماً شديداً؛ ولكنها تواجه صعوبات للحصول على الدواء في وقت منتظم من قبل سلطات السجن. ولم يتم إدخالها المستشفى من أجل إجراء فحص طبي متخصص.

يرجى الكتابة فورا باللغة العربية ً أو الإنجليزية أو الفرنسية أو لغتكم الأم

- لحث السلطات على إسقاط التهم الموجهة إلى رغدة حسن وإطلاق سراحها فوراً دون قيد أو شرط، باعتبارها سجينة رأي تم اعتقالها لا لسبب سوى أنها تمارس حقها في حرية التعبير بصورة سلمية.
- للإعراب عن بواعث القلق بشأن ما ورد من أنباء بأن رغدة حسن تم احتجازها بمعزل عن العالم الخارجي حوال شهرين، وتعرضت للاعتداء والترهيب في الأيام العشرة الأولى عقب القبض عليها. وحث السلطات على التحقيق في هذه الادعاءات بشكل مستقل.
- حث السلطات على ضمان تلقي رغدة حسن كل ماتحتاجه من علاج طبي ورعاية لازمة.

AMNESTY INTERNATIONAL

Date: 19 November 2010

يرجى إرسال المناشدات قبل 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

فخامة الرئيس

بشار الأسد

القصر الرئاسي

شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: 3410 332 11 963+

وزير الداخلية

معالي اللواء سعيد محمد سمور

وزارة الداخلية

شارع عبد الرحمن الشهبندر

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: 3428 222 11 963+

يرجى إرسال نسخ إلى:

وزير الخارجية

معالي السيد وليد المعلم

وزارة الخارجية

أبو رمانة

شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: 7620 332 11 963+

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم.

وإذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل
رقم: MDE 24/2002/2010 39/10
وللاطلاع على مزيد من المعلومات انظر الموقع

www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/002/2010/en

AMNESTY INTERNATIONAL

تحرك عاجل
كاتبة سورية تُقدّم للمحاكمة

معلومات إضافية

في 10 فبراير/شباط، أُلقي القبض على رغدة حسن بينما كان مسافرة بالسيارة إلى لبنان، حيث كانت ستزور منتقدي الحكومة السورية الذين فروا سابقاً من سوريا لتفادي القبض عليهم وتعرضهم للاضطهاد. وكانت تعتزم إجراء الترتيبات من أجل نشر أول رواية لها، بعنوان: الأنبياء الجدد، وهي قصة حب لسجينين سياسيين، وتصف أوضاع السجون السياسية في سوريا في التسعينيات. وبعد ثلاثة أيام من إلقاء القبض عليها، تم تفتيش شقة رغدة حسن ربما من قبل أفراد الأمن السوري، حيث صدورت روايتها ومنشورات أخرى لمجموعات معارضة سورية.

وقد احتُجزت رغدة حسن بمعزل عن العالم الخارجي منذ القبض عليها حتى 9 إبريل/نيسان، حيث استطاعت الاتصال بأسرتها هاتفياً من سجن دوما للنساء. وورد أن أسرتها قد مُنعت مراراً من زيارتها من قبل مسؤولي فرع الأمن السياسي في دمشق، على الرغم من اعترافهم باعتقالها. وفي وقت لاحق، علمت منظمات حقوق الإنسان أنها قد نُقلت من فرع الأمن السياسي في طرطوس بعد 10 أيام إلى الجناح السياسي لسجن عدرا، حيث نُقلت إلى سجن دوما للنساء، في 9 إبريل/نيسان، قبل اليوم الذي اقتيدت فيه إلى المدعي العام العسكري في حمص. وأمر بترحيلها إلى سجن حمص المركزي، واحتُجزت هناك إلى أن نقلت مرة أخرى لسجن دوما للنساء، في سبتمبر/أيلول.

FU on UA: 39/10 Index: MDE 24/029/2010 Issue Date: 19 November 2010

AMNESTY INTERNATIONAL